

## على الخلف

## «مملكة الهاوية»: إعادة تشكيل الخريطة



إننا امام اكبر عملية نصب في تاريخ هذا البلد باسم الحرب على الفساد (أ ف ب)

رغم ضروب اللامالوف واللاعقلاني، بك اللاخلاقي، فإنه عهد يتسم بالوضوح الشديد لهن يرقب أداءه غير المركب، الذي يعكس بدقة عالية منسوب الوعي البانس لدى الفريق الذي يدير الحكم السعودي حالياً. قد يبدو مفاجئاً وصادماً في أحيان كثيرة ما يفعله الحاكم الفعلي في المملكة، محمد بن سلمان، الذي بات يعرف في الغرب بـMMI وشعبياً بـ«الدب الداشر»، هن تغييرات متعاقبة بطابع «فانتازوي» طبعت عهد الملك سلمان هنذ الساعات الأولى لتسلمه مقاليد الحكم في 23 كانون الثاني 2015

## فؤاد إبراهيم

وأمر الرياض تركي بن عبدالله، وتنصيب ابنه وزيراً للدفاع. فهو بذلك يكون قد وضع قدميه على الطريق الموصلة إلى العرش، ثم توالى الأوامر الملكية الممهدة لوصول أمن إلى الملك. في 29 نيسان 2015، أطيح ولي العهد الأمير مقرن بن عبد العزيز، واستبدل بالأمير محمد بن نايف، وزير الداخلية، وأعفي وزير الخارجية سعود الفيصل، بدواعي المرض واستبدل بالسفير السعودي في واشنطن سابقاً عادل الجبير. وهنا نشهد أول عملية تغيير بنوية في المملكة بإلغاء 12 مجلساً وهيئة: من بينها «مجلس الأمن الوطني» الذي تم تأسيسه في عهد عبدالله وتولى رئاسته الأمير بندر بن سلطان، والأخير فقد مناصبه جميعاً، إلى جانب هيئات أخرى، وبتنا أمام نظام المجلسين: «مجلس الشؤون السياسية والأمنية» برئاسة ابن نايف، و«مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية» برئاسة ابن سلمان، الذي أصبح ولي ولي العهد ووزير الدفاع، ورئيس مجلس «أرامكو».

اختزال السلطة التنفيذية في مجلسين، وبقدر ما تسبب في إرباك الأداء الحكومي، فإنهما عطلا دور مجلس الوزراء المعني بمناقشة الملفات التي باتت في عهدة كل منهما. ومن الناحية العملية، وهب النفوذ المتعاظم لابن سلمان من خلال المراكمة المنهجية لصلاحيات غير مسبوقه مشفوعاً بخاصية القرابة، أي بكونه ابن الملك، قدرة استثنائية على الإمساك بزمام المبادرة في إجراء التغييرات التي يشاء في خطط الدولة، وبرامجها الاقتصادية والعسكرية، وحتى سياستها الخارجية.

لم يكن محض نزوع نوستالجي نحو استحضار سيرة الملك المؤسس، عبد العزيز، حين يراد مطابقة خصائص شخصية الجد والحفيد، برغم الفارق الفلكي بينهما في الدهاء، والخصائص الكاريزمية، والحكمة كخصائص يتمتع بها الجد ويفتقر الحفيد إلى الحد الأدنى منها، ولكن المطابقة تقتصر على النزعة الفردانية في إدارة شؤون الحكم. وإذا كانت تلك النزعة مفهومه أو بالأحرى قابلة للتفسير على نحو يجعلها مبررة، على الأقل في مرحلة التأسيس، في وقت يسعى فيه المؤسس إلى استيلاء عصبية مسؤولة عن وحدة السلطة المركزية وتماسكها، إذ لم يكن عبد العزيز يعتقد فلسفة سياسية تقوم على مبدأ العقد الاجتماعي، وليس بالرجل الذي يؤمن بمبدأ التوافق بين المكونات السكانية، فقد تربى على نمط قبلي في السلطة مندغماً بالأرض فحسب، ولذلك كان ينظر إلى الدولة باعتبارها النطاق الجغرافي الذي فتحه عنوة، وليس الإقليم الذي يتحقق فيه التوافق بين الفئات السكانية المتنوعة.

في الوهلة الأولى، يمكن المجادلة

من يرقب رزم الأوامر الملكية السعودية التي غالباً ما تصدر في ساعة متأخرة من الليل أو في الساعات الأولى من فجر، كان يلحظ مستوى التوتر المرتفع الذي يعيشه العهد الجديد جراء الإعفاءات والتعيينات المتوالية. ففي غضون عامين، استبدل معظم الوزراء، وفي بعض الحالات، استبدل الوزراء لأكثر من مرة، وهناك من نقلوا إلى أكثر من وزارة، من بينهم عادل الفقيه الذي كان أميناً لمحافظة جدة عام 2010 (السنة التي شهدت أكبر كارثة سيول في تاريخ هذه المدينة، كما شهدت سقوط أكثر من 110 ضحايا، إضافة إلى الخسائر المادية الفادحة).

مع ذلك، تقلب الفقيه في مناصب وزارية منذ كان في عهد عبدالله وشطر من عهد الملك سلمان، فتولى وزارة العمل، والصحة، والاقتصاد والتخطيط، وبعد مرور سبع سنوات على توريده أصبح اليوم من بين الموقوفين بتهمة الفساد؛ الفقيه ليس حالة معزولة بطبيعة الحال، فالحملة الواسعة النطاق التي شنها

## أراد ابن سلمان أن تكون المعركة في حياة والده لتحقيق أفضل النتائج

## ما حدث يهدد وحدة العائلة المالكة وينذر بضياع ملك آل سعود

ابن سلمان ضد أمراء، ووزراء، ونواب وزراء، وتجار، ومالكي مؤسسات إعلامية... إضافة إلى وضع اليد على ثروات أباطرة المال في العائلة المالكة، وعلى وجه الخصوص: رئيس «هيئة البيعة» مشعل بن عبد العزيز، وولي العهد ووزير الدفاع الأسبق سلطان بن عبد العزيز، ونائب وزير الدفاع الأسبق عبد الرحمن بن عبد العزيز، ووزير المال في عهد الملك سعود طلال بن عبد العزيز، تبعث برسالة واحدة أن الفساد يضرب أطنابه في جسد الدولة من الرأس حتى أخمص القدم. هي ليست قصة فساد طارئة، ولا ناجمة عن دهم مباغت، ولا هي أيضاً ثمرة استفاقة متأخرة لضمير شاعر بالندم على التفریط في الثروة الوطنية، وحرمان الشعب حقوقه المشروعة. فما حدث عشية الثالث من تشرين الثاني كان الفصل الأخير من خطة التتويج التي بدأ الملك سلمان حبكها في حياة عبدالله، وتم تنفيذ بنودها لحظة إعلان موته باستبعاد النصف الأول من فرقة المؤلف من مستشاره الخاص خالد التويجري، وأبنائه: أمير مكة مشعل بن عبدالله،

## بين ابن سلمان والملك المؤسس

في منصب ولي ولي العهد، تضمن فقره أشبه بـ«برنامج حماية» لمنع سلمان من التصرف قولاً أو عملاً في الأمر. مع ذلك، تجاوز سلمان الأمر الملكي، وأعفى مقرن، وعين ابن نايف ولياً للعهد وابنه محمد ولياً لولي العهد. أما بقية إخوته، مثل مشعل وطلال وعبد الرحمن وبندر وغيرهم، فكانوا «أحلاس بيوتهم»، فلم يغيروا ما عليه سلمان من قول أو فعل. في النتائج، أشعر هذا الوهن الشديد في بقية أعضاء الجيل الأول الملك سلمان بالاطمئنان إلى ما كان يدبره في الخفاء مع ابنه وفريقه السياسي.

- إدارة أميركية جديدة مدفوعة إلى حد الجنون بالصفقات الكبرى مع شيوخ النفط، مقابل مستلزمات الحماية. في القصص المروية عن طبيعة الصفقات التي جرى التداول بشأنها، سواء في زيارة محمد بن سلمان لواشنطن ولقاء ترامب في 17 آذار 2017، أو إبان زيارة الأخير للرياض يومي 20 و21 أيار 2017، ثمة أثمان فلكية دفعها ابن سلمان لتوفير الغطاء الأميركي كي يصل إلى العرش بأمان. في حقيقة الأمر، إن قوانين الوراثة التقليدية في العائلة المالكة لم تكن قادرة وحدها على تأمين الوصول السلس إلى العرش، في غياب المظلة الأميركية التي بدت على قدر كبير من الأهمية وكثافة الحضور في «مجزرة الأمراء».

أغلب الظن أن محمد بن سلمان لا تبدو له السياسة موضوع اشتغال علمي، بقدر ما هي أداة فعل على الأرض، وإن لم يصدر عن تصوّر كوني بهذا القدر من التعقيد، رغم أن عبد العزيز كان يتقن حبال مكيفلي، وقد عرض عليه كتاب «الأمير» لقراءته، فقال نحن نطبق ذلك على الأرض. وكرونولوجية ترقى ابن سلمان السياسي تجعل منه شخصية مثيرة للاهتمام، ولكن ذلك كله مرتبط بالروافع التي تضافرت في لحظة تاريخية وسهلت عملية إنضاج شروط انتقال السلطة وراثياً من الجيل الأول إلى الثاني. على نحو السرعة، فإن تلك الروافع هي:

- وجود سلمان كأخر ملك بلا شريك من أعضاء الجيل الأول جعله صانع القرار الوحيد في الدولة، مسنوداً بنظام أساسي للحكم (صدر في آذار 1992) يخوله إجراء ما يشاء من تغييرات من دون حسيب أو رقيب.

- وهن المنافسين: الضعف الشديد الذي يعانيه إخوة سلمان يجعله في وضع مريح، فالأمير أحمد، شقيق سلمان وهما آخر من تبقى من السديريين السبعة، يفتقر إلى الشجاعة، والمبادرة، وحسن التدبير. أما الأمير مقرن بن عبد العزيز، فقد أعفى من منصبه ولياً للعهد، إذ استسلم لعقدة «النسب للاحية الأم»، فلم يصدر عنه ما يشي برفض، رغم أن الأمر الملكي الصادر في عهد الملك عبدالله والقاضي بتعيينه

السعودي على تصويرها بكونها «صناعة وطنية»، فمن الصحافة بمكان النظر إلى ما وراء ما يدبر، والمصنّات النهائية لنهر الأموال الذي يتدفق من مياه الخليج إلى الأطلسي، فالأموال التي تحصد اليوم في الداخل سوف تجد طريقها إلى السوق الرأسمالية، الأميركية على وجه الخصوص.

إن اضطراب نار القلق حول المصير السياسي، يدفع ابن سلمان نحو زيادة وتيرة التدابير الهادفة إلى تأمين مركز السلطة والحفاظ عليها بعدما نجح في ضمان الوصول

على ديكتاتورية تستند إلى حماية مباشرة من قوة أجنبية. وفي أحسن الأحوال، نحن أمام نسخة متخلّفة من ديكتاتوريات أميركا اللاتينية أو حتى القارة الأفريقية، في وقت يستقبل فيه نادي الديمقراطية المزيد من الدول، رغم العجز الديمقراطي في السنوات الأخيرة نتيجة صعود التيارات الشعبوية في البيئات الحاضنة للديموقراطية.

وعامة، لا يمكن عزل ما حدث في الثالث من تشرين الثاني عن خطة التحول الوطني، وتالياً «رؤية السعودية 2030» وإن توطأ الإعلام

بان ما يفعله محمد بن سلمان ينزع إلى إعادة تشكيل الخريطة الجينية للدولة السعودية، وعليه، فهو يرسي تاريخاً جديداً لدولة جديدة مؤسسة على قطيعة مع الماضي، وعملية بتر لجذورها التاريخية والأيدولوجية. وبكلمات أخرى: هي عملية تخريب واسعة النطاق لشبكات علائقية راسخة ومؤسسة على تبادل منافع، وولاءات، وترانجيات موعلة في المكان والزمان والإنسان. فهي مملكة تؤسس لديكتاتورية فردانية على النسق القديم، ويعاد فيها إنتاج حكومات عصر الانتداب، منسوجاً